



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

الربع الثاني | 2023

التقرير الاقتصادي الربع سنوي

جدول المحتويات

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات

- 4 1-1 آفاق النمو للشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة
6 2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية
8 3-1 تطورات الأسواق العالمية
-

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية المحلية

- 11 1-2 النمو الاقتصادي
13 2-2 التحليل القطاعي
15 3-2 التضخم
-

الفصل الثالث: تطورات الأسواق النقدية والمالية

- 17 1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة
18 2-3 التطورات المصرفية
19 3-3 التطورات المالية
20 4-3 تطورات قطاع التأمين
-

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات



1-1 آفاق النمو للشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة

من المتوقع أن يشهد النمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي تباطؤاً على خلفية انخفاض أسعار النفط، وارتفاع أسعار الفائدة، وضعف الطلب الخارجي

يؤثر التضخم المرتفع والسياسة النقدية المشددة على النمو العالمي

من المتوقع أن ينخفض النمو العالمي من 3.5% في العام 2022 إلى 3% في العامين 2023 و2024

الأوضاع العالمية

وفقاً لآخر مستجدات الآفاق الاقتصادية العالمية الصادرة في شهر يوليو 2023، رفع صندوق النقد الدولي تقديراته للنمو العالمي بشكل طفيف إلى 3.5% من 3.4% في العام 2022، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 3% في العامين 2023 و2024.

وفي حين تم حلّ مشكلة الانقطاعات في سلسلة التوريد إلى حد كبير، وكانت تدابير السياسة الحازمة في الولايات المتحدة سبباً في طمأنة المودعين في البنوك واحتواء التأثيرات غير المباشرة في الولايات المتحدة، واصل التضخم في تآكل القدرة الشرائية للمستهلكين. من ناحية أخرى، يؤثر ارتفاع أسعار الفائدة على النشاط الاقتصادي من خلال الحد من المعروض الائتماني. في ضوء ذلك، تظل الآفاق العالمية ضعيفة مقارنة بالمعايير التاريخية وتتسم بالتباين بين القطاعات الصناعية والجهات.

الاقتصادات المتقدمة

من المتوقع أن ينخفض النمو في الاقتصادات المتقدمة من 2.7% في عام 2022 إلى 1.5% في عام 2023، ومن المتوقع أن يتباطأ النشاط الاقتصادي في نحو 93% من اقتصادات المجموعة. ويعكس انخفاض النمو ضعف قطاع التصنيع، الذي من شأنه أن يغطي على النمو القوي لقطاع الخدمات.

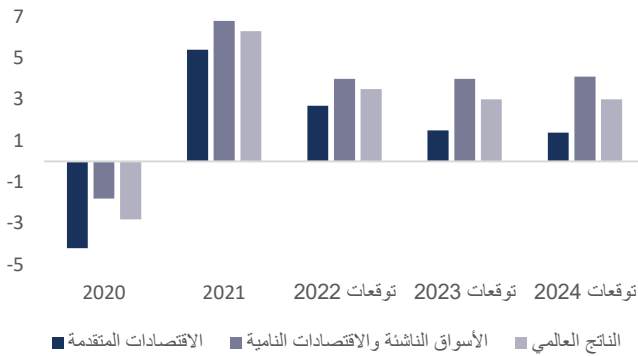
وتسارع النمو في اقتصاد الولايات المتحدة إلى 2.4% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023، بعد التوسع الذي شهده بنسبة 2% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2023. وكان النمو الأسرع مدفوعاً أساساً بتحسينات في إنفاق المستهلكين والاستثمار في الأعمال التجارية، حيث لا زال التشديد في سوق العمل واستنفاد المدخرات الزائدة يواصلان دعم الاستهلاك، وهو ما يقابل جزئياً الانخفاض في الصادرات.

وترجع النمو في منطقة اليورو إلى 0.6% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023 من 1.1% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2023. وفي الوقت الذي أدى فيه تخفيف ضغوط الأسعار إلى دعم الدخل الحقيقي، فقد أثر ارتفاع أسعار الفائدة سلباً على النمو الإجمالي للمنطقة. وأدى الضعف في قطاع التصنيع إلى ركود النشاط الاقتصادي في ألمانيا، في حين استفادت إيطاليا وإسبانيا من قوة قطاع الخدمات والسياحة.

وفي المملكة المتحدة، بلغت نسبة النمو في الربع الثاني من العام 2023 0.4% على أساس سنوي، مرتفعةً من التوسع المسجل في الربع السابق بنسبة 0.2% على أساس سنوي، مدفوعةً بالزيادات في استهلاك الأسر والناتج الصناعي.

وظلّ النمو في اليابان ثابتاً عند نسبة 2% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023، دون تغيير عن الربع السابق. وشهدت اليابان تأثيراً أقل حدة نسبياً من الجائحة مقارنةً بالبلدان الأخرى. وعلى الرغم من ذلك، فقد أثرت الانقطاعات في سلسلة التوريد سلباً على النشاط الاقتصادي، مع ضعف العملة مما ساهم في تباطؤ الإنفاق المحلي.

الرسم البياني 1.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)



المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

الجدول 1.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة (%)

الربع الثاني 2023 (على أساس سنوي)	الربع الأول 2023 (على أساس سنوي)	توقعات 2024	توقعات 2023	تقديرات 2022	
-	-	3.0	3.0	3.5	العالم
-	-	1.4	1.5	2.7	الاقتصادات المتقدمة
2.4	2.0	1.0	1.8	2.1	الولايات المتحدة الأمريكية
0.6	1.1	1.5	0.9	3.5	منطقة اليورو
0.4	0.2	1.0	0.4	4.1	المملكة المتحدة
2.0	2.0	1.0	1.4	1.0	اليابان

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، هيئات الإحصاء الوطنية

الاقتصادات الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

الجدول 2.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أسواق ناشئة (%)

الربع الثاني 2023 (على أساس سنوي)	الربع الأول 2023 (على أساس سنوي)	توقعات 2024	توقعات 2023	تقديرات 2022	
-	-	4.1	4.0	4.0	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
-	4.0	1.2	2.1	2.9	البرازيل
-	6.1	6.3	6.1	7.2	الهند
6.3	4.5	4.5	5.2	3.0	الصين
-	0.2	1.7	0.3	1.9	جنوب إفريقيا

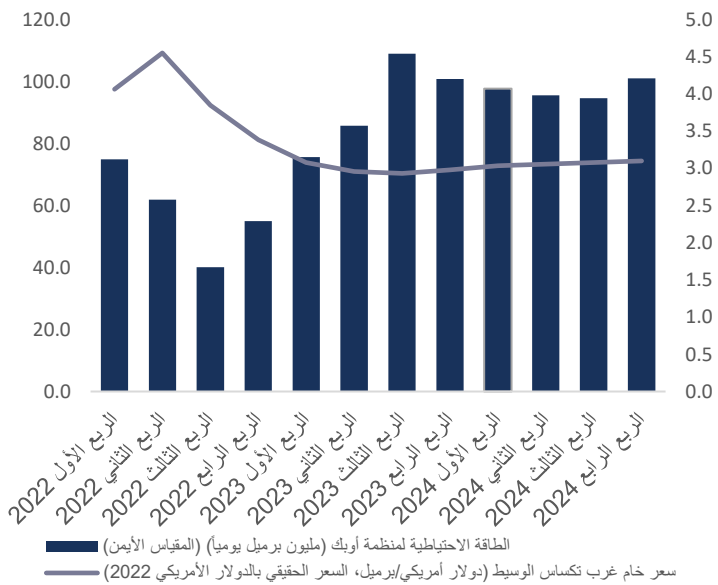
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

الجدول 3.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي (%)

توقعات 2024	توقعات 2023	تقديرات 2022	
3.3	2.9	7.7	دول مجلس التعاون الخليجي
4.3	3.3	7.9	الإمارات*
2.8	1.9	8.7	السعودية
1.8	2.4	4.2	قطر
2.7	0.9	8.2	الكويت
5.2	1.7	4.3	عمان
3.8	3.0	4.2	البحرين

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي.

الرسم البياني 2.1. الطاقة الاحتياطية للنفط وأسعار النفط حسب منظمة أوبك



المصدر: وكالة الطاقة الدولية، الولايات المتحدة

لم تتغير آفاق النمو الصادرة عن صندوق النقد الدولي بالنسبة للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية لعامي 2022 و2023، حيث ظلّ النمو ثابتاً عند مستوى 4%. ومع ذلك، نظراً لضعف زخم النمو في الصين في ضوء المشاكل التي يواجهها القطاع العقاري، وحيث بدأت تتحقق الآثار غير المباشرة، الناجمة عن التشديد المستمر للسياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة، فقد ظهرت تحولات إقليمية في تركيبة النمو.

فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يتسارع النمو في آسيا الناشئة والنامية إلى 5.3% في العام 2023 من نسبة 4.4% في عام 2022. ومن المتوقع أيضاً أن يرتفع النمو في أوروبا الناشئة والنامية، من 0.8% في عام 2022 إلى 1.8% في عام 2023. إلا أنه مع انخفاض أسعار السلع الأساسية وتراجع الزخم في مرحلة ما بعد الجائحة، من المتوقع أن يهبط النمو في أميركا اللاتينية من 4% في عام 2022 إلى 1.9% في عام 2023.

وخلال الربع الثاني من عام 2023، شهد الاقتصاد الصيني توسعاً بنسبة 6.3% على أساس سنوي، مرتفعاً من نمو بنسبة 4.5% على أساس سنوي في الربع الأول. وعلى الرغم من أن الاستهلاك وصافي الصادرات أثبتا مرونتهما، تأثر النشاط الاقتصادي في الربع الثاني بانخفاض في الاستثمار في القطاع العقاري في ظل عدم وجود إجراءات لإعادة هيكلة شركات التطوير العقاري التي تستفيد من تسهيلات الرفع المالي.

إلى حدود كتابة هذا التقرير، لم تكن البيانات الخاصة بالهند والبرازيل وجنوب إفريقيا متاحة لإغاية شهر مارس 2023. وكان الأداء الاقتصادي للهند قوياً خلال الربع الأول من العام 2023، حيث ارتفع النمو إلى 6.1% على أساس سنوي من 4.5% في الربع السابق. وكان التوسع مدفوعاً بشكل أساسي بالاستهلاك الخاص القوي، وزيادة صادرات الخدمات، وقطاع التصنيع المزدهر، مدعوماً من اعتدال الضغوط على أسعار المدخلات. كما استفاد قطاع الخدمات أيضاً من الطلب القوي. وشهد الاقتصاد البرازيلي توسعاً بنسبة 4% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2023، ويرجع ذلك إلى الأداء القوي لقطاع الخدمات. وفي جنوب إفريقيا، انخفض النمو في الربع الأول من عام 2023 إلى 0.2% على أساس سنوي بسبب نقص غير مسبوق في الطاقة.

ومن المتوقع أن ينخفض النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير، ليصل إلى 2.9% في عام 2023 مقارنة بنسبة 7.7% في عام 2022. يعكس هذا التباطؤ انخفاض أسعار النفط، وتشديد القيود المالية، وضعف الاقتصاد العالمي. وحتى في مواجهة ارتفاع تكاليف الاقتراض، أظهر القطاع الخاص غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي مرونة، مع دعم النمو من خلال الطلب المحلي، الأمر الذي أحدث طلبات جديدة وأدى إلى زيادة التوظيف.

2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية

زيادة تشديد السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة وسط استمرار التضخم

يساهم ضعف أسعار السلع وتشديد مواقف السياسة النقدية في تخفيف ضغوط التضخم

من المتوقع أن يتراجع التضخم العالمي في عام 2023 إلى 6.8% من 8.7% في عام 2022

الأوضاع العالمية

يظل التضخم مرتفعاً، رغم كونه أخذ في الانخفاض، تزامناً مع انخفاض أسعار الطاقة والمواد الغذائية بشكل كبير من أعلى مستوياتها في عام 2022 نتيجةً للطلب الضعيف للصين وتراكم إمدادات الغاز في أوروبا. ومن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم العالمي إلى 6.8% في عام 2023 وإلى 5.2% في عام 2024 بعد أن وصل إلى 8.7% في عام 2022، وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر يوليو 2023. وفي الوقت الذي يتوقع فيه أن يساعد تشديد السياسة النقدية في العديد من الدول في عملية تباطؤ التضخم، فإن المساهمة الكبرى حتى الآن نجمت عن انخفاض أسعار السلع الأساسية.

الاقتصادات المتقدمة

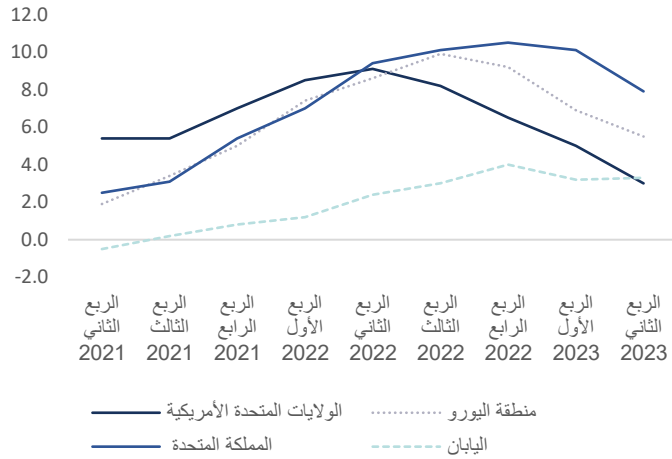
انخفض التضخم الكلي في الولايات المتحدة إلى نسبة 3% على أساس سنوي في شهر يونيو من العام 2023، بعد أن وصل إلى نسبة 5% على أساس سنوي في شهر مارس، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الانخفاض في أسعار الطاقة بنسبة 16.7% على أساس سنوي. وأشارت بيانات شهر يوليو إلى بلوغ التضخم نسبة 3.2% على أساس سنوي، مما يعكس مرة أخرى تراجع أسعار الطاقة. وفي حين ظل سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية دون تغيير عند 5%-5.25% في شهر يونيو من العام 2023، رفع الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة إلى 5.25-5.50% في شهر يوليو 2023 وسط مخاوف من ثبات التضخم الأساسي.

وفي منطقة اليورو، انخفض معدل التضخم السنوي إلى 5.3% على أساس سنوي في شهر يوليو من عام 2023 من 6.9% على أساس سنوي في شهر مارس، ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار الطاقة والغذاء. وحيث أن التضخم لا يزال بعيداً عن المعدل المستهدف البالغ 2%، فقد رفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة الرئيسي الخاص بعمليات إعادة التمويل الرئيسية بواقع 25 نقطة أساس ليصل إلى 4% في شهر يونيو من عام 2023 وإلى 4.25% في شهر يوليو.

وفي المملكة المتحدة، انخفض معدل التضخم السنوي إلى 7.9% على أساس سنوي في شهر يونيو من عام 2023 من 10.1% على أساس سنوي في شهر مارس، ويرجع ذلك إلى حد كبير لانخفاض أسعار الوقود. وفي شهر يوليو من عام 2023، واصل معدل التضخم السنوي انخفاضه إلى 6.8% على أساس سنوي. ومع استمرار التضخم الأساسي، رفع بنك إنجلترا سعر الفائدة بواقع 50 نقطة أساس إلى 5% في شهر يونيو 2023 وبواقع 25 نقطة أساس إلى 5.25% في شهر أغسطس.

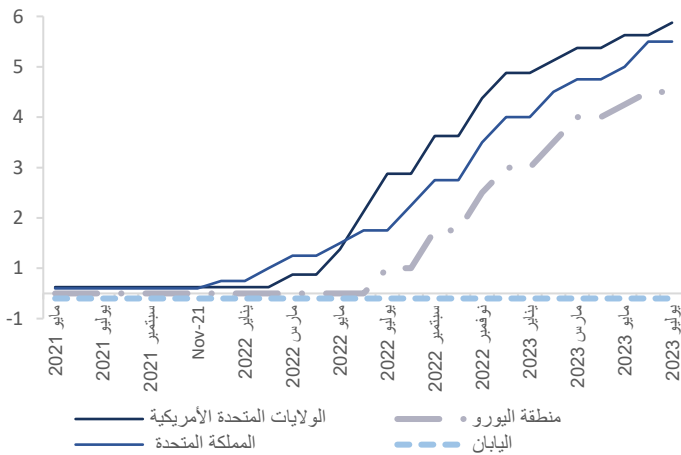
وارتفع معدل التضخم السنوي في اليابان بشكل طفيف إلى 3.3% على أساس سنوي في شهر يونيو 2023 من 3.2% على أساس سنوي في شهر مارس، مما يعكس ارتفاع فواتير الخدمات وأسعار المواد الضرورية اليومية. وفي شهر يوليو 2023، ظل معدل التضخم السنوي دون تغيير عند 3.3% على أساس سنوي، حيث حافظ بنك اليابان على سعر الفائدة الخاص به عند 0.1% خلال اجتماعات السياسة النقدية في شهري يونيو ويوليو 2023.

الرسم البياني 3.1. متوسط التضخم الكلي في اقتصادات متقدمة مختارة (على أساس سنوي، %)



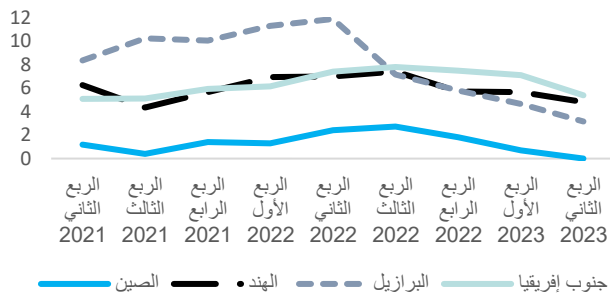
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4.1. أسعار الفائدة في اقتصادات مختارة (%)



المصدر: بنك التسويات الدولية

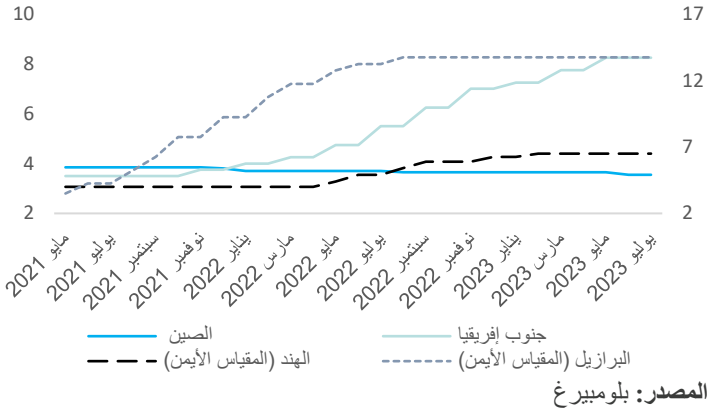
الرسم البياني 5.1. متوسط التضخم الكلي في اقتصادات ناشئة مختارة (على أساس سنوي، %)



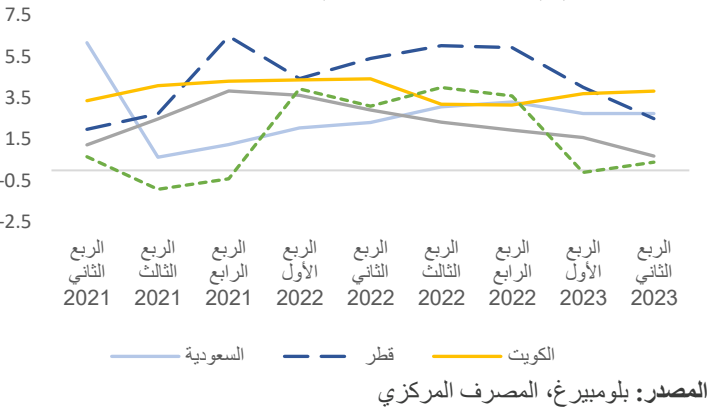
المصدر: بلومبيرغ

الفائدة لديها بنفس المقدار. وتجدر الملاحظة إلى أن الكويت، والتي تربط عملتها بسلة عملات غير معلنة، عكست أيضاً القرار الأمريكي في شهر يوليو 2023، ليتمثل أول زيادة في عدة أشهر.

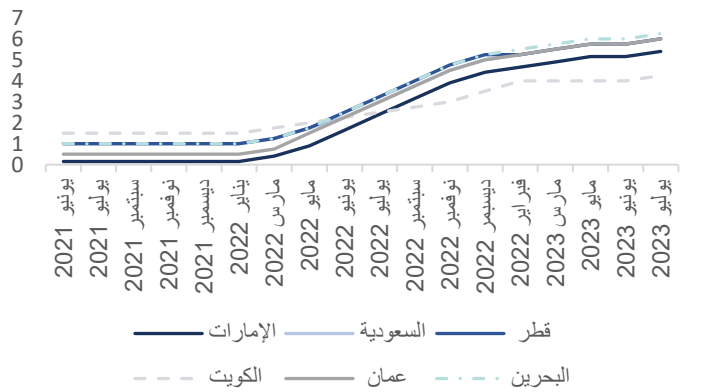
الرسم البياني 6.1. أسعار الفائدة في اقتصادات ناشئة مختارة (%)



الرسم البياني 7.1. متوسط تضخم أسعار السلع الاستهلاكية في دول مجلس التعاون الخليجي (على أساس سنوي، %)



الرسم البياني 8.1. أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي (%)



الاقتصادات الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

دخل التضخم السنوي في الصين في المنطقة السلبية في شهر يوليو 2023، حيث سجل نسبة -0.3% على أساس سنوي، منخفضاً من 0.7% في شهر مارس، ويرجع ذلك أساساً إلى انكماش أسعار الطاقة. ويعكس انخفاض الأسعار في الصين أيضاً الصعوبات التي يواجهها ثاني أكبر اقتصاد في العالم في تحفيز النمو. وخفض بنك الشعب الصيني معدل الإقراض الأساسي بمقدار 10 نقاط أساس إلى 3.55% في شهر يونيو 2023، وبمقدار 10 نقاط أساس إلى 3.45% في شهر أغسطس. وعلاوة على ذلك، خفض بنك الشعب الصيني سعر الفائدة على تسهيلات الإقراض متوسطة الأجل لسنة واحدة بمقدار 10 نقاط أساس إلى 2.65% في شهر يونيو 2023 وبمقدار 15 نقطة أساس إلى 2.50% في شهر أغسطس.

وبلغ معدل التضخم في الهند 4.8% على أساس سنوي في شهر يونيو 2023 مقارنة بمعدل 5.7% على أساس سنوي في شهر مارس 2023، ليصبح بالقرب من النقطة المركزية لنطاق 2%-6% المحدد من قبل بنك الاحتياطي الهندي، مما يعكس إلى حد كبير الاعتدال في تضخم أسعار الغذاء إلى 4.5% على أساس سنوي. وشهد التضخم في شهر يوليو 2023 ارتفاعاً حاداً إلى 7.4% على أساس سنوي، بسبب ارتفاع التضخم في أسعار الغذاء إلى 11.5% على أساس سنوي بسبب الرياح الموسمية غير المنتظمة في جميع البلاد. وخلال اجتماعات السياسة النقدية في شهري يونيو وأغسطس 2023، حافظ بنك الاحتياطي الهندي على معدل إعادة الشراء الخاص به البالغ 6.5% بهدف السيطرة على التضخم دون تعريض النمو للخطر.

وساهم انخفاض أسعار الوقود أيضاً في الحد من ضغوط التضخم في البرازيل وجنوب إفريقيا. وانخفض التضخم في البرازيل إلى 4% على أساس سنوي في شهر يوليو 2023، مرتفعاً بشكل طفيف من 3.2% على أساس سنوي والذي تم تسجيله في شهر يونيو، ولكنه أقل من 4.7% على أساس سنوي في شهر مارس من نفس العام. وحافظ البنك المركزي البرازيلي في شهر يوليو 2023 على سعر الفائدة على القروض بين البنوك البرازيلية عند 12.75%، وانخفض التضخم في جنوب إفريقيا إلى 5.4% على أساس سنوي في شهر يونيو 2023 من 7.1% على أساس سنوي في شهر مارس. وحافظ بنك الاحتياطي في جنوب إفريقيا على معدل إعادة الشراء الخاص به عند 8.25% في شهر يوليو 2023، بعد قيامه برفعه على امتداد عشر جلسات متتالية.

وظل معدل التضخم في المملكة العربية السعودية ثابتاً عند 2.7% على أساس سنوي في شهر يونيو 2023، مع الإعلان عن استقرار تضخم أغلب البنود أو انخفاضها تدريجياً، وتراجعته إلى 2.3% على أساس سنوي في شهر يوليو. وانخفض التضخم في قطر من 4% على أساس سنوي في نهاية شهر مارس 2023 إلى 2.5% على أساس سنوي في شهر يونيو، ويرجع ذلك إلى التراجع في أسعار الغذاء والثقافة والترفيه والإسكان والمرافق، ولكنه عاد إلى 3.1% على أساس سنوي في شهر يوليو. من جانب آخر، ارتفع التضخم في الكويت بشكل طفيف إلى 3.8% على أساس سنوي في شهر يونيو 2023 من 3.7% على أساس سنوي في شهر مارس، وظل دون تغيير في شهر يوليو. وتراجع التضخم السنوي في عمان إلى 0.7% على أساس سنوي في شهر يونيو 2023 من 1.6% على أساس سنوي في شهر مارس، ثم إلى 0.4% على أساس سنوي في شهر يوليو. فيما ارتفع التضخم السنوي في البحرين إلى 0.4% على أساس سنوي في شهر يونيو، بعد انخفاضه بنسبة 0.1% على أساس سنوي في شهر مارس.

وفي شهر يونيو 2023، حافظت البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تربط عملتها بالدولار الأمريكي، على أسعار الفائدة الأساسية لديها بمستويات ثابتة تماشياً مع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية في الولايات المتحدة. وتزامناً مع قيام الاحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة بواقع 25 نقطة أساس في شهر يوليو 2023، قامت دول مجلس التعاون الخليجي برفع أسعار

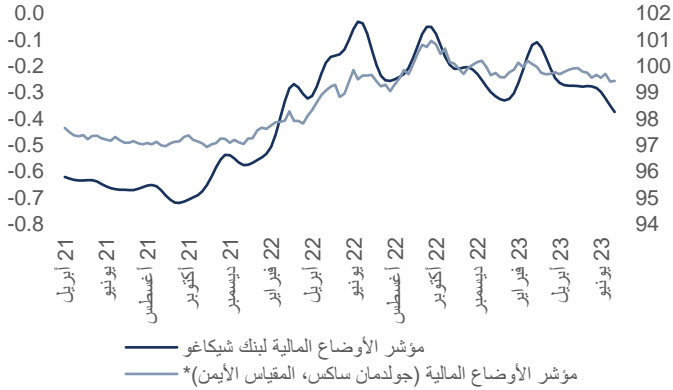
3-1 تطورات الأسواق العالمية

تشير بيانات التجارة في دولة الإمارات إلى زيادات كبيرة في الصادرات والواردات غير النفطية في عام 2022.

توجّه أسعار السلع نحو الانخفاض

أدى التفاؤل بشأن مسار أسعار الفائدة إلى بعض التخفيف من شدة الظروف المالية العالمية

الرسم البياني 9.1. مؤشر الأوضاع المالية



المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو، بلومبيرغ
تشير القيم الموجبة إلى تشديد الظروف المالية

الأوضاع المالية العالمية

ساهم التشديد القوي للسياسة النقدية على مستوى العالم استجابةً للتضخم المستمر في تشديد الظروف المالية. إلا أن التضخم بدأ في الانخفاض مع تراجع أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية، وسط استمرار نقاط القوة في أسواق العمل. وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة التفاؤل فيما يتصل بالتوجه المستقبلي للسياسة النقدية، والذي أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة على المدى البعيد، وأدى بدوره إلى بعض التخفيف من شدة الظروف المالية.

وظل مؤشر الظروف المالية الوطنية المعدل "ANFCI" في الولايات المتحدة في المنطقة السلبية وواصل انخفاضه، مما يشير إلى أن الظروف المالية لا تزال أكثر مرونة. وعلى مستوى العالم، يظهر مؤشر الظروف المالية لدى جولدمان ساكس إشارات على المرونة التدريجية، على الرغم من أنه يبقى نسبياً أكثر حيادية.

السلع الأساسية

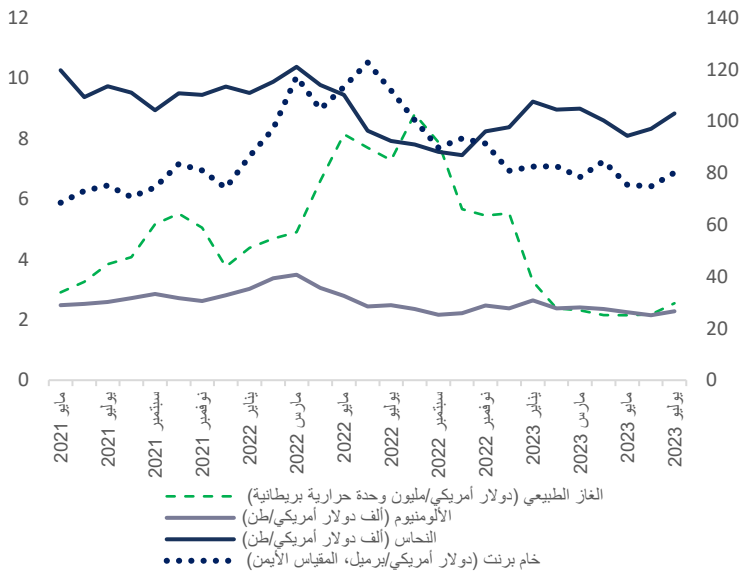
أدت المخاوف من التباطؤ العالمي الناجم عن المواقف النقدية المتشددة إلى خفض الطلب على النفط، مما أدى إلى انخفاض أسعار نفط خام برنت إلى متوسط بلغ 74.8 دولاراً للبرميل في شهر يونيو 2023 من متوسط بلغ 78.4 دولاراً في شهر مارس. إلا أنه، عقب إعلان منظمة أوبك+ عن خفض الإنتاج، وكذلك تمديد خفض الإنتاج الطوعي الذي أعلنت عنه السعودية وروسيا في شهر يوليو، عادت أسعار النفط إلى الارتفاع ووصلت في المتوسط إلى 80.1 دولاراً للبرميل في شهر يوليو 2023.

وانخفض سعر الغاز الطبيعي بشكل طفيف إلى متوسط بلغ 2.2 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في شهر يونيو 2023 من 2.3 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في نهاية شهر مارس 2023، ولكنه ارتفع إلى 2.6 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في شهر يوليو.

ومن بين السلع الأخرى، شهدت أسعار النحاس ارتفاعاً بنسبة 11.5% على أساس سنوي في شهر يوليو، بينما واصل الألومنيوم اتجاهه السلبي مع انخفاضه بنسبة 8.4% على أساس سنوي. وظلّ سعر الذهب دون تغيير بوجه عام منذ مستويات شهر مارس، حيث سجل 1,965 دولاراً للأونصة في شهر يوليو 2023.

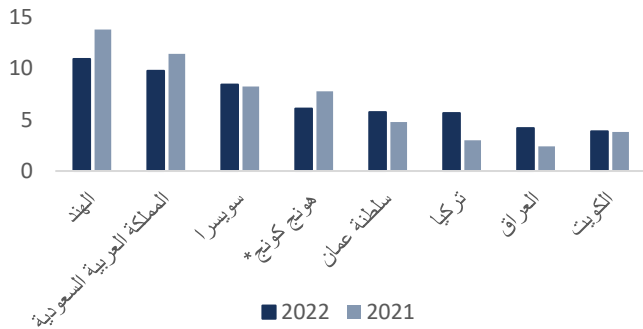
وانخفض مؤشر أسعار الأغذية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بنسبة 11.8% على أساس سنوي في شهر يوليو 2023، مقارنة بانخفاض بلغ 20.5% على أساس سنوي في شهر مارس. ويرجع انخفاض المؤشر إلى انخفاض أسعار السكر والحبوب ومنتجات الألبان واللحوم، في حين ارتفع مؤشر أسعار الزيوت النباتية.

الرسم البياني 10.1. أسعار السلع الأساسية



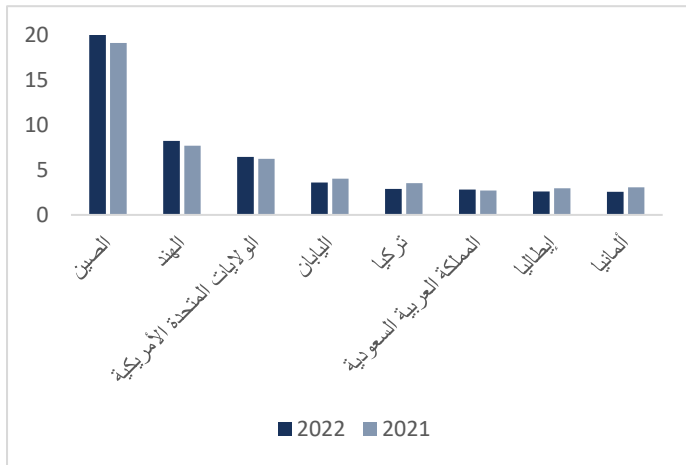
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 11.1. الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين (% من الصادرات غير النفطية)



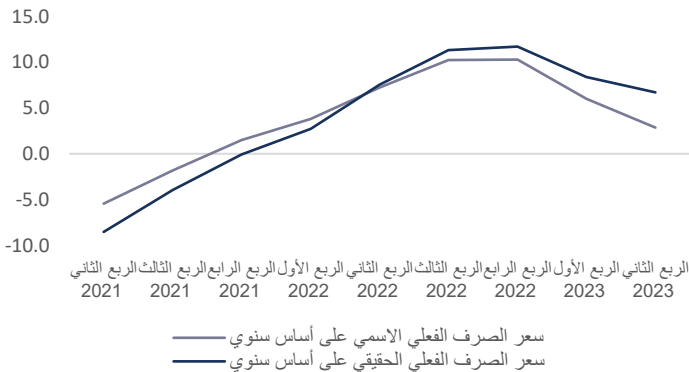
المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء
ملاحظات: *المنطقة الإدارية الخاصة في هونغ كونغ

الرسم البياني 12.1. واردات دولة الإمارات العربية المتحدة من الشركاء التجاريين الرئيسيين (% من الواردات)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

الرسم البياني 13.1. ارتفاع/انخفاض أسعار صرف الدرهم الإماراتي الاسمية والحقيقية الفعلية (على أساس سنوي، %)



المصدر: بنك التسويات الدولية

التجارة الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة

ارتفع إجمالي الصادرات غير النفطية في العام 2022 بنسبة 11.1% مقارنة بالعام السابق، ووصل إلى 368 مليار درهم. ويشكل حوالي ثلث الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات إلى الهند (10.9%) والسعودية (9.8%) وسويسرا (8.4%) وهونغ كونغ (6.1%). وبالمقارنة مع عام 2021، كان هناك تركيز أقل على الصادرات غير النفطية، حيث كان لشركاء تجاريين آخرين حصصاً أكبر على حساب الشركاء التجاريين الرئيسيين. وفيما يتعلق بالسلع، كان الذهب أكثر السلع غير النفطية تصديراً، حيث شكل 34% من مجموع الصادرات غير الهيدروكربونية، يليه الألمنيوم (6.2%) والزيوت البترولية والزيوت المستخرجة من المعادن (5.5%).

كما كان أداء عمليات إعادة التصدير جيداً، حيث ارتفع بنسبة 25.8% على أساس سنوي إلى 583 مليار درهم. وكانت السعودية، التي بلغت حصتها 11.5%، الوجهة الأولى لإعادة التصدير في الإمارات في عام 2022، تليها العراق (10.9%)، ثم الهند (8.3%)، ثم الولايات المتحدة (5.2%)، ثم الصين (4.4%). وتهيمن معدات الاتصالات، والألماس، ومنتجات المجوهرات على عمليات إعادة التصدير، وتشكل 17.5% و18% من الإجمالي على التوالي.

وعلى خلفية النشاط الاقتصادي المرن للقطاع غير النفطي وارتفاع سعر صرف الدرهم الإماراتي، ارتفعت الواردات بنسبة 22.6% في العام 2022 مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى 1,216 مليار درهم. وفي حين كان هناك تركيز أقل على الصادرات غير النفطية، فقد ارتفعت حصص الواردات لأكثر من ثلاثة شركاء الاستيراد مقارنة مع عام 2021 وهي: الصين (20.3%)، والهند (8.2%)، والولايات المتحدة (6.5%). وجاء الذهب في مقدمة قائمة السلع الأكثر استيراداً، حيث يُشكل 18% من الواردات، يليه معدات الاتصالات (9.8%)، والألماس (5.3%)، والسيارات (5.2%).

سعر الصرف

ارتفع خلال الربع الثاني من العام 2023 متوسط سعر الصرف الاسمي الفعلي، والذي يأخذ في الاعتبار أسعار الصرف المتعددة للشركاء التجاريين لدولة الإمارات العربية المتحدة، بنسبة 2.8% على أساس سنوي، وهو ارتفاع أقل مقارنة بنسبة 6% في الربع السابق. وخلال الفترة ذاتها، ارتفع متوسط سعر الصرف الحقيقي الفعلي، والذي يأخذ في الاعتبار فروقات التضخم مع الشركاء التجاريين لدولة الإمارات، بنسبة 6.7% على أساس سنوي، والذي كان أقل من ارتفاع بنسبة 8.4% تم تسجيله في الربع الأول من عام 2023.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية



1-2 النمو الاقتصادي

تأثير خفض أوبك+ للإنتاج على توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي في عام 2023، في حين أنه من المتوقع تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

من المتوقع تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3.3% في العام 2023 وأن يحقق انتعاشاً إلى 4.3% في العام 2024

تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.8% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2023، مما يعكس إلى حد كبير انخفاض الإنتاج النفطي

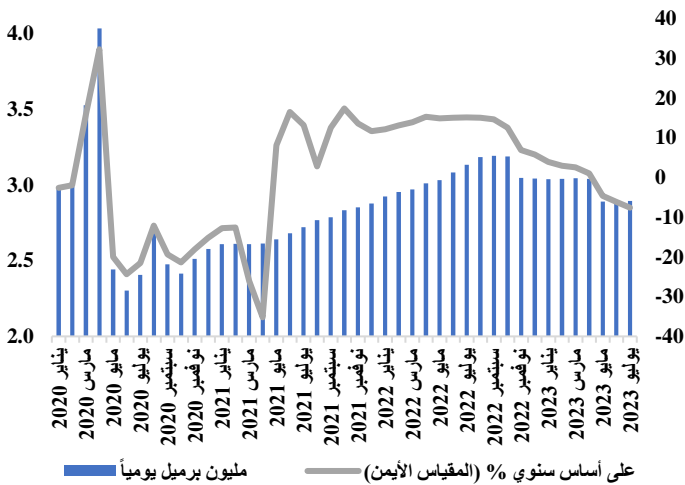
توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

الجدول 1.2. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الإمارات (%)

توقعات 2024	توقعات 2023	2022	2021	2020	
4.3	3.3	7.9	4.4	-5.0	الناتج المحلي الإجمالي الكلي
4.6	4.5	7.2	6.5	-5.4	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
3.5	-0.3	9.5	-1.1	-3.8	الناتج المحلي الإجمالي النفطي

المصادر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للأعوام 2020-2022، وتوقعات المصرف المركزي للعامين 2023-2024.

الرسم البياني 1.2. متوسط إنتاج النفط الخام في دولة الإمارات



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط

سجل الاقتصاد الإماراتي خلال الربع الأول من العام 2023 معدل نمو بنسبة 3.8% على أساس سنوي، منخفضاً من 5.5% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2022. الأمر الذي يعكس نشاطاً اقتصادياً مرناً لكنه يشهد تباطؤاً في القطاع غير النفطي (الذي يُشكل ثلاثة أرباع الاقتصاد)، إلى جانب نمو أقل كثيراً في الإنتاج النفطي.

وبما أن التطورات الأخيرة تتماشى إلى حد كبير مع توقعات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فقد ظلت توقعات النمو لعامي 2023 و2024 دون تغيير عند 3.3% و4.3% على التوالي. يتم احتساب هذه الأرقام في نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي من خلال التباطؤ في القطاع غير النفطي لعامي 2023 و2024 مع تراجع الطلب العالمي والانخفاض الكبير في الإنتاج النفطي في العام 2023 نظراً لتخفيضات الإنتاج المتفق عليها في منظمة أوبك+. إلا أنه من المتوقع، أن يحقق الإنتاج النفطي انتعاشاً في العام 2024 مع تخفيف بعض القيود المفروضة على الإنتاج.

ولا تزال التوقعات لعامي 2023 و2024 عرضة لعدم اليقين، لا سيما بسبب تطور الصراع في أوكرانيا، وتباطؤ أسرع من المتوقع في النمو العالمي، والمزيد من خفض أو زيادات إنتاج النفط من منظمة أوبك+، وانخفاض إنتاج النفط من أعضاء آخرين في منظمة أوبك.

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي تباطؤاً وبلغت نسبته 4.5% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2023، متراجعاً من 5.2% على أساس سنوي في الربع السابق. يأتي هذا تماشياً مع التوقعات الخاصة بالقطاع غير النفطي في عامي 2023 و2024. وفي مختلف قطاعات الاقتصاد غير النفطي، تم تسجيل أكبر التوسعات في الإنشاءات (9.2% على أساس سنوي)، وتجارة الجملة والتجزئة (5.4% على أساس سنوي)، والنقل والتخزين (10.9% على أساس سنوي) والسكن والخدمات الغذائية (7.8% على أساس سنوي)، فيما واجه التصنيع والفنون والترفيه انكماشاً طفيفاً بنسبة 0.2% على أساس سنوي.

الناتج المحلي الإجمالي النفطي

تراجع القطاع النفطي في الاقتصاد بشكل كبير خلال الربع الأول من عام 2023 إلى 1.5% على أساس سنوي من 6.4% على أساس سنوي في الربع الأخير من عام 2022. وانخفض الإنتاج النفطي لدولة الإمارات إلى 3 ملايين برميل يومياً في الربع الأول من عام 2023، تماشياً مع اتفاقيات أوبك+. وتزامناً مع الاتفاق على بدء المزيد من عمليات خفض الإنتاج في شهر مايو 2023 (144 ألف برميل يومياً بالنسبة لدولة الإمارات)، من المتوقع أن يزداد انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي في بقية العام، الأمر الذي يؤدي إلى انكماش الإنتاج النفطي في عام 2023 مقارنة بعام 2022. ومن المتوقع أن يقابل انخفاض الإنتاج النفطي جزئياً إنتاج منتجات هيدروكربونية أخرى، مثل سوائل الغاز الطبيعي، التي لا تخضع لاتفاقيات أوبك+. ومع استئناف الإنتاج، من المتوقع انتعاش نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي إلى 3.5% في عام 2024.

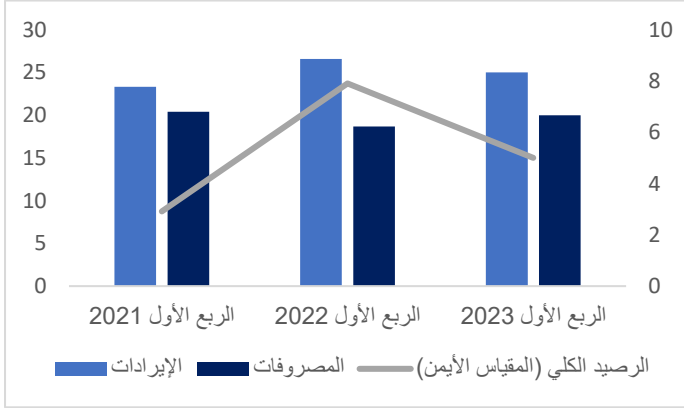
ارتفعت حركة المسافرين في مطار أبوظبي الدولي بنسبة 67% في النصف الأول من عام 2023، بينما ارتفعت في دبي بنسبة 49%

سجّلت قطاعات السياحة والضيافة مستويات إشغال مرتفعة

واصل القطاع العقاري أداءه القوي في الربع الثاني وفي شهر يوليو من عام 2023.

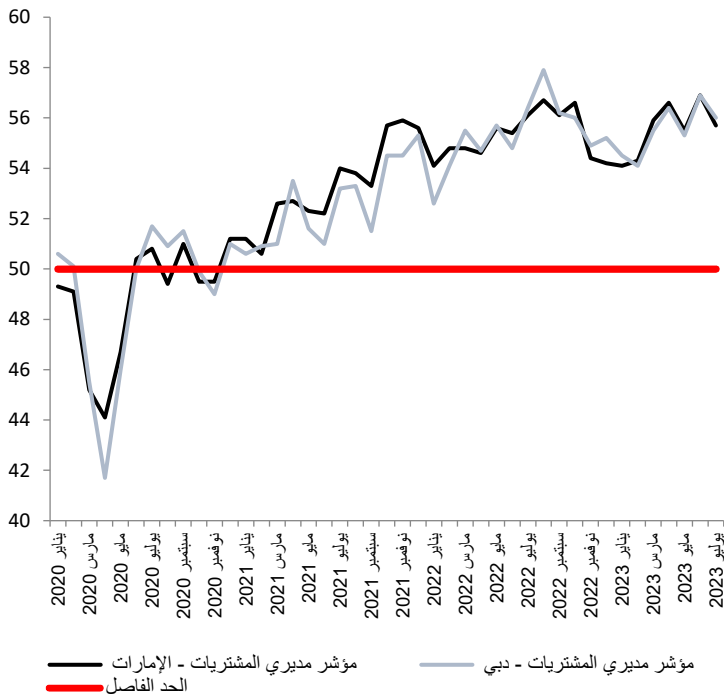
الاستثمار والاستهلاك الحكومي

الرسم البياني 2.2. الموقف المالي الموحد (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: وزارة المالية الإماراتية والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

الرسم البياني 3.2. مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات (أعلى من 50 = توسّع)



المصدر: إس أند بي جلوبال

خلال الربع الأول من عام 2023، سجل الرصيد المالي الموحد فائضاً قدره 23.2 مليار درهم، أو ما نسبته 5% على أساس سنوي من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بفائض بنسبة 7.9% خلال الفترة ذاتها من عام 2022.

وبلغت الإيرادات الحكومية 116 مليار درهم (أو 25% من الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي) خلال الربع الأول من عام 2023. وأدى انخفاض المساهمات الاجتماعية والإيرادات الأخرى في الربع الأول من العام 2022، والتي تم تعويضها جزئياً بارتفاع الضرائب، إلى انخفاض إجمالي الإيرادات بنسبة 6.6% على أساس سنوي. وبلغ إجمالي المصروفات 92.5 مليار درهم (أو ما نسبته 20% من الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي)، مما يمثل زيادةً بنسبة 6.3% مقارنةً بالربع الأول من عام 2022. وارتفع الإنفاق الجاري بنسبة 7.6% مقارنةً بالربع الأول من عام 2022، ليصل إلى 92 مليار درهم (أو ما نسبته 19.8% من الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي)، بعد الزيادة بنسبة 16.6% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2022. وتنعكس الزيادة في المصروفات ارتفاع الإنفاق في جميع الفئات الفرعية، ويقابلها جزئياً انخفاض في تعويضات الموظفين، واستخدام السلع والخدمات، واستهلاك رأس المال الثابت. وانخفض الإنفاق الرأسمالي، الذي يقاس بصافي الاستثمار في الأصول غير المالية، بنسبة 56% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2023 إلى 0.8 مليار درهم (أو ما نسبته 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي).

الاستثمار الخاص والاستهلاك

واصل النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص غير النفطي مرونته بشدة. وارتفع مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات إلى 56.9 في شهر يونيو، وهو أعلى مستوى منذ شهر يونيو 2019، مرتفعاً من 55.5 في شهر مايو، بسبب طلبات جديدة من الخارج نتيجةً للأسعار التنافسية والمبيعات الترويجية، على الرغم من ارتفاع تكاليف المواد المستخدمة. وخلال الشهر ذاته، زادت شركات الأعمال الجديدة بأسرع معدل في أربع سنوات. وكانت قراءة مؤشر مديري المشتريات في شهر يوليو أقل بشكل طفيف وبلغت 56، ولكنها لا تزال أعلى بكثير من 50 وهي النقطة المحايدة، وسجّلت توسعاً للشهر الثاني والثلاثين على التوالي. وتشير البيانات إلى أن الشركات تواصل قدرتها على خفض تكاليف البيع، بمساعدة مستويات كافية من المخزونات وتخفيف أسعار السلع الأساسية وتكاليف الشحن. وبشكل مماثل، كان مؤشر مديري المشتريات في دبي محاكياً لمسار مؤشر مديري المشتريات على المستوى الاتحادي، فارتفع إلى 56.9 في شهر يونيو من 55.3 في شهر مايو، ثم انخفض إلى 55.7 في شهر يوليو.

وتزامناً مع مرونة النشاط الاقتصادي، واصل التوظيف في القطاع الخاص توسعه بشكل سريع. وارتفع عدد الموظفين في القطاع الخاص في شهر يوليو بنسبة 16% مقارنةً بالعام السابق. وعلى نحو مماثل، ارتفعت الأجور الإجمالية في القطاع الخاص بنسبة 18% على أساس سنوي. وأشار استبيان مؤشر مديري المشتريات أيضاً إلى ارتفاع التوظيف في دولة الإمارات لمواجهة الارتفاع القوي في الطلبات الجديدة في نهاية الربع الثاني من عام 2023 وفي شهر يوليو. ومع تصاعد ضغوط الطلبات، وعلى الرغم من النمو القوي في التوظيف، أشارت الشركات إلى ارتفاع كبير في سجل الأعمال في استبيان مؤشر مديري المشتريات.

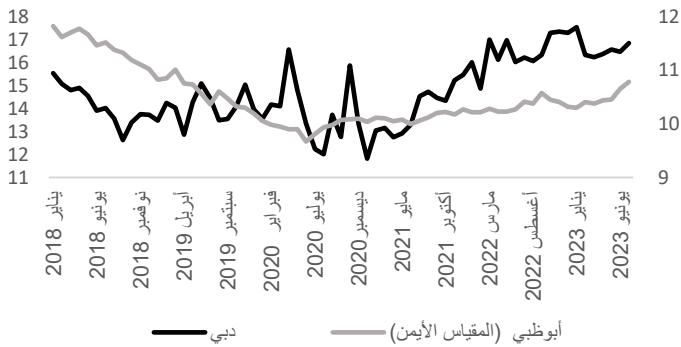
من الممكن المبالغة في تقدير التغيرات المنوية الإيجابية مع دخول الشركات الجديدة في نظام حماية الأجور.

¹ استناداً لنظام حماية الأجور كما في منتصف شهر أغسطس. يتم احتساب المعدلات المعن عندها للنمو على أساس سنوي للتوظيف والأجور على أساس المتوسط المتحرك لمدة 12 شهراً للمستويات المعنية. ومن المرجح زيادة التغيرات الإيجابية في النسبة المنوية مع انضمام شركات جديدة لنظام حماية الأجور.

يلخص بقية هذا القسم التطورات الأخيرة في القطاع العقاري، وقطاع السياحة والضيافة، وقطاع النقل، والتي تمثل بشكل إجمالي أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2022.

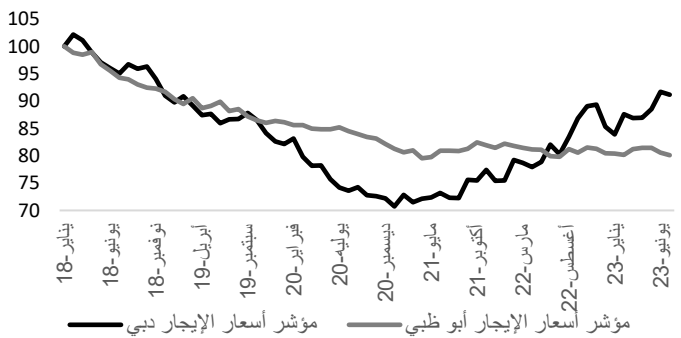
الرسم البياني 4.2. متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية

(ألف درهم لكل متر مربع)



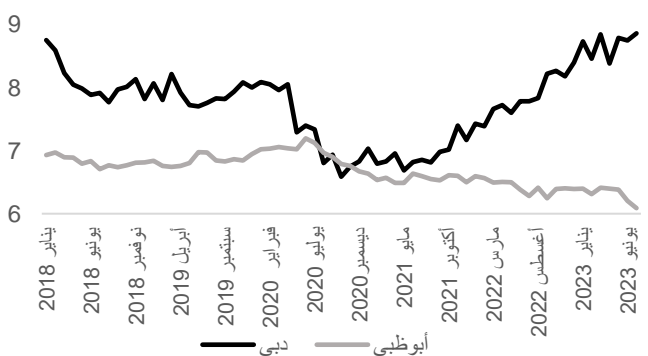
المصادر: دائرة الأراضي والأمالك في دبي، شركة "ريدين"

الرسم البياني 5.2. متوسط مؤشرات أسعار الإيجارات (يناير 2018=100)



المصادر: دائرة الأراضي والأمالك في دبي، شركة "ريدين"، حسابات المصرف المركزي.

الرسم البياني 6.2. متوسط عائد الإيجارات (%)



المصادر: دائرة الأراضي والأمالك في دبي، شركة "ريدين"

العقارات السكنية

على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين عالمياً وزيادة تشديد السياسة النقدية، واصل قطاع العقارات في دولة الإمارات أداءه الجيد في الفترة من شهر أبريل إلى شهر يوليو 2023.

وارتفعت قيمة المعاملات السكنية خلال الربع الثاني من عام 2023 في إمارة أبوظبي بنسبة 103% على أساس سنوي لتبلغ 6.1 مليار درهم. ووفقاً لشركة ريدين²، سجلت أسعار مبيعات العقارات السكنية في أبوظبي زيادة بنسبة 2.7% في الربع الثاني من عام 2023 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وتسارع نمو أسعار المبيعات في شهر يوليو 2023 إلى 3.6% على أساس سنوي، وعكست الإيجارات اتجاهها التنزلي، حيث سجلت زيادة على أساس سنوي بنسبة 0.5% وبنسبة 0.4% في الربع الثاني وفي شهر يوليو من عام 2023 على التوالي، بعد انخفاض بنسبة 1.5% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2023، وقد أدى ذلك إلى متوسط عائد إيجارات بنسبة 6.3% في الربع الثاني من عام 2023، بانخفاض طفيف إلى 6.1% في شهر يوليو.

واستناداً إلى بيانات دائرة الأراضي والأمالك في دبي، أظهر قطاع العقارات السكنية في دبي أداءً قوياً في النصف الأول من عام 2023، فقد ارتفع عدد المعاملات العقارية المنفذة في الأشهر الستة الأولى من العام بنسبة 40% على أساس سنوي، وارتفع عدد المستثمرين الجدد في سوق العقارات في دبي بنسبة 15% على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام 2023، مما يعكس جاذبية دبي الدائمة لمجموعة متنوعة من المستثمرين. كما ارتفعت أسعار بيع العقارات السكنية في دبي بنسبة 0.6% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2023 وبنسبة 3.9% في شهر يوليو.

² وفقاً لشركة ريدين، تغطي المبيعات السكنية وأسعار الإيجارات 7 مناطق و5 أحواض سكنية في أبوظبي.

3-2 التضخم

واصل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك تراجعاً خلال شهر يوليو 2023 تماشياً مع التوجهات العالمية

كان تراجع التضخم في دبي مدفوعاً بشكل أساسي بانخفاض أسعار النقل وتباطؤ التضخم في أسعار المواد الغذائية

خفض المصرف المركزي توقعاته بشأن التضخم إلى 2.8% للعام 2023 وإلى 2.6% للعام 2024

السياحة والضيافة

شهدت أبوظبي خلال النصف الأول من العام 2023 أداءً قوياً في قطاع الضيافة، حيث وصل مجموع نزلاء الفنادق إلى 2.4 مليون شخص، بزيادة بنسبة 34% على أساس سنوي. وبلغ معدل الإشغال الفندقي 70% على الرغم من بدء موسم صيف أقل ازدحاماً، حيث بلغ متوسط عدد أيام الإقامة 2.4 ليلة. وبلغ متوسط الإيرادات لكل غرفة 425 درهم، بزيادة قدرها 24% على أساس سنوي.

وتشير بيانات النصف الأول من العام 2023 إلى أن دبي لا تزال مركزاً بارزاً للسياحة العالمية، حيث استقبلت الإمارة ما مجموعه 8.5 مليون زائر خلال الستة أشهر الأولى من العام، فيما بلغ معدل الإشغال الفندقي 78%.

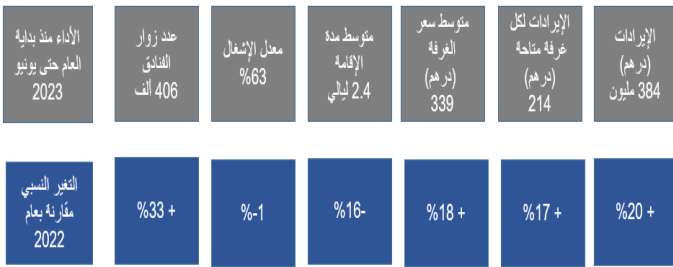
ومن المتوقع أن يواصل القطاع أداءه القوي خلال الفترة المتبقية من العام، مدفوعاً بالفعاليات العالمية القادمة (مثل جائزة أبوظبي الكبرى للفورمولا 1 وقمة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ "كوب 28") والعودة التدريجية لأسواق المصادر الرئيسية التي تمت إعادة فتحها بعد الجائحة (مثل الصين).

النقل

سجل مطار أبوظبي الدولي نمواً كبيراً في حركة المسافرين في النصف الأول من العام 2023. وشهد المطار زيادة بنسبة 67% في حركة المسافرين، حيث تجاوز عدد المسافرين 10 ملايين مسافر مقارنة بـ 6 ملايين مسافر في الفترة ذاتها من العام الماضي. كما ارتفع عدد الرحلات بشكل كبير، حيث تم تسجيل 68 ألف رحلة تقريباً بزيادة بلغت 36% عن العام السابق. علاوة على ذلك، شهدت شبكة مطار أبوظبي الدولي مزيداً من التوسع، حيث تتوفر الآن رحلات إلى 114 وجهة من خلال 27 شركة طيران. وخلال النصف الأول من العام 2023، شملت الخطوط الجوية الأكثر ازدحاماً في مطار مومباي ولندن ودلهي وكوتشي والدوحة، حيث شهدت كل منها حركة نقل كبيرة للمسافرين.

واستقبل مطار دبي الدولي 41.6 مليون زائر في النصف الأول من العام 2023، بزيادة بلغت 49% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2022، مدفوعة بزيادة بنسبة 43% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023، حيث تم تسجيل 201 ألف رحلة جوية في النصف الأول من العام، بزيادة قدرها 30% على أساس سنوي، وبزيادة قدرها 13% مقارنة بالنصف الأول من العام 2019. وزادت أحجام شحن البضائع الجوية في الربع الثاني من عام 2023 بنسبة 16.1% على أساس سنوي وبلغت 456 ألف طن. ويعتبر مطار دبي الدولي حالياً أكثر المطارات الدولية ازدحاماً في العالم بالنسبة لحركة المسافرين الدولية بحسب مجلس المطارات الدولي للسنة التاسعة على التوالي.

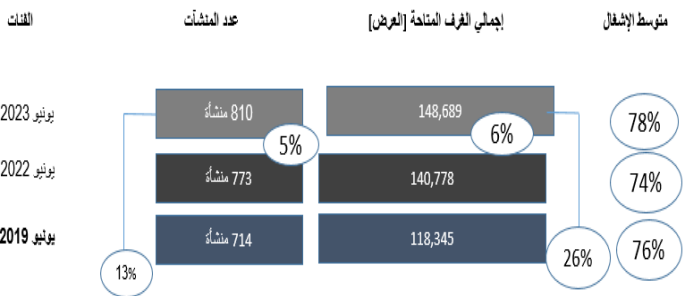
الرسم البياني 7.2. أداء قطاع السياحة في أبوظبي في يونيو 2023 (من بداية السنة حتى تاريخه)



المصدر: دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي

ملاحظات: ALSO تشير إلى متوسط طول فترة الإقامة، APR هي متوسط سعر الغرفة، REVPAR هو الإيراد لكل غرفة متوفرة.

الرسم البياني 8.2. العرض والطلب على السكن في دبي في شهر يونيو 2023



المصدر: دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي

توقعات التضخم

2023، والزيادات في أسعار السلع المنزلية (التي يظل وزنها معتدلاً عند 3.5%) بنسبة 8.2% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023 وبنسبة 7.7% على أساس سنوي في شهر يوليو 2023. تعكس هذه الأرقام ارتفاع الطلب في قطاع العقارات، فضلاً عن ارتفاع أسعار الإيجارات. أما بالنسبة للفئات الأخرى ذات الأوزان الكبيرة نسبياً في مؤشر أسعار المستهلك في دبي، واصلت الأغذية والمشروبات إظهار اتجاه تنازلي، حيث وصلت إلى 3.2% على أساس سنوي في شهر يوليو.

الجدول 2.2. التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دبي (%)

يوليو 2023	الربع الثاني 2023	الربع الأول 2023	الأوزان	
1.0	2.8	4.6	100.00	المؤشر العام
1.5	2.9	4.2	74.9	المكونات غير المتداولة
-0.4	2.3	5.7	25.1	المكونات المتداولة
6.1	5.7	4.9	40.7	السكن والمياه والكهرباء والغاز وبنود الوقود الأخرى
3.2	4.8	6.0	11.7	الأغذية والمشروبات
-19.7	-9.8	2.5	9.3	النقل
1.6	0.5	0.8	8.1	التعليم
3.5	5.7	4.4	6.1	المطاعم وخدمات السكن
0.4	0.3	0.2	5.7	المعلومات والاتصالات
2.2	2.6	4.4	5.1	الرعاية الشخصية، والحماية الاجتماعية وبيع وخدمات متفرقة المنسوجات والأحذية
4.1	4.4	6.3	5.0	الأثاث والسلع المنزلية والصيانة المنزلية الاعتيادية
-6.7	0.5	19.2	2.4	الترفيه والرياضة والثقافة
5.3	5.0	3.7	1.3	التأمين والخدمات المالية
0.7	0.7	0.8	0.9	الصحة
-7.4	-8.1	-8.1	0.3	التبغ

المصدر: مركز دبي للإحصاء.

استناداً إلى المعلومات المتوفرة في وقت إعداد هذا التقرير، خفض المصرف المركزي توقعاته بشأن التضخم بشكل طفيف للعام 2023، من 3.1% إلى 2.8%. ويعكس التعديل نحو الانخفاض بشكل أساسي التأثير الأقوى من المتوقع لانخفاض أسعار النفط بالنسبة لأسعار النقل، والذي يقابله جزئياً ارتفاع أسعار المساكن. وتشمل العوامل الأخرى، التي تشكل جزءاً صغيراً من التعديل، انخفاض أسعار الأغذية، وارتفاع سعر صرف الدرهم الإماراتي، والاتجاهات العالمية لخفض التضخم. ومن المتوقع أن يسهم فرض ضريبة الدخل على الشركات في شهر يونيو 2023 بشكل بسيط في توقعات التضخم. ومن المتوقع أن يتباطأ التضخم في العام 2024 أكثر ليصل إلى 2.6%، وهو تعديل بالانخفاض من 2.8% وبشكل أساسي بسبب مواصلة الاعتدال في أسعار النقل والغذاء.

التضخم في دبي

واصل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دبي تراجعاً في الربع الثاني من العام 2023 تماثياً مع الاتجاهات العالمية وظلّ دون المتوسط العالمي. ووفقاً لمركز دبي للإحصاء، انخفض التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلك إلى 2.8% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023 من 4.6% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2023. وتواصل اتجاه خفض التضخم في شهر يوليو 2023، مع ارتفاع بسيط في الأسعار بنسبة 1% على أساس سنوي. وبلغ التضخم في السلع والخدمات غير المتداولة نسبة 2.9% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023، بانخفاض من 4.2% على أساس سنوي في الربع السابق، وواصل اعتداله إلى 1.5% على أساس سنوي في شهر يوليو. وبشكل مماثل، انخفض التضخم في السلع والخدمات المتداولة إلى 2.3% على أساس سنوي من 5.7% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2023، وزاد انخفاضه أيضاً إلى 0.4% في شهر يوليو على أساس سنوي.

وكان انخفاض التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في الربع الثاني من عام 2023 وفي يوليو 2023 مدفوعاً بشكل أساسي بتراجعات كبيرة في أسعار النقل بنسبة 9.8% على أساس سنوي وبنسبة 19.7% على أساس سنوي على التوالي، مما يعكس تراجع أسعار الطاقة عالمياً. وواصلت أسعار التبغ أيضاً تراجعها، ولكن بمساهمة بسيطة في أرقام التضخم. وفي شهر يوليو، انخفضت أيضاً أسعار الترفيه والرياضة والثقافة بنسبة 6.7% على أساس سنوي، وكانت هذه التراجعات في الأسعار أكثر من الزيادات التي قابلتها في أسعار المساكن (التي بلغ وزنها، إلى جانب المياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، نسبة 40.7%) بنسبة 5.7% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023 وبنسبة 6.1% على أساس سنوي في شهر يوليو 2023، مرتفعة من 4.7% على أساس سنوي في الربع الأول من عام

³ يتم احتساب التضخم على أساس سنوي المعلن عنه بناءً على المتوسطات ربع السنوية لمستويات الأسعار.

الفصل الثالث

تطورات الأسواق النقدية والمالية



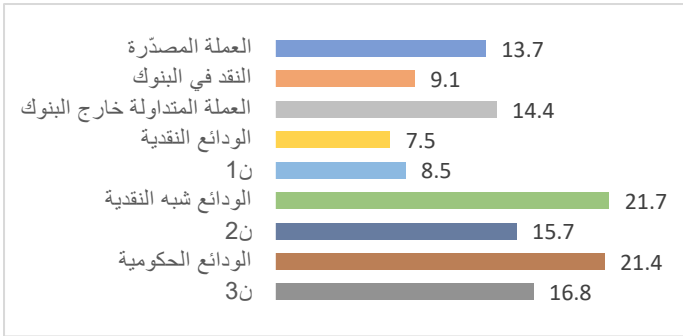
1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة

استمرار سعر الإقراض بالدرهم لليلة واحدة دون سعر الأساس، بفجوة بمتوسط 30 نقطة أساس منذ نهاية الربع الأول

زيادة سعر الأساس لدى المصرف المركزي إلى 5.4% في شهر يوليو 2023 تماشياً مع دورة تشديد السياسة النقدية من الفيدرالي الأمريكي

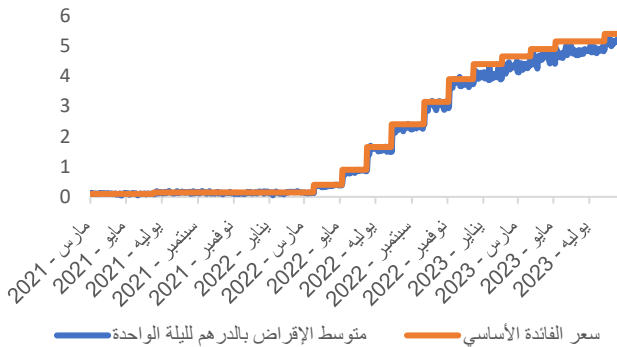
نمو المجاميع النقدية ن₁ و ن₂ و ن₃ في الربع الأول من العام 2023 بنسب 4.3% و 12.2% و 16.5% على أساس سنوي على التوالي

الرسم البياني 1.3. التغير في المجاميع النقدية ومكوناتها (على أساس سنوي، %)



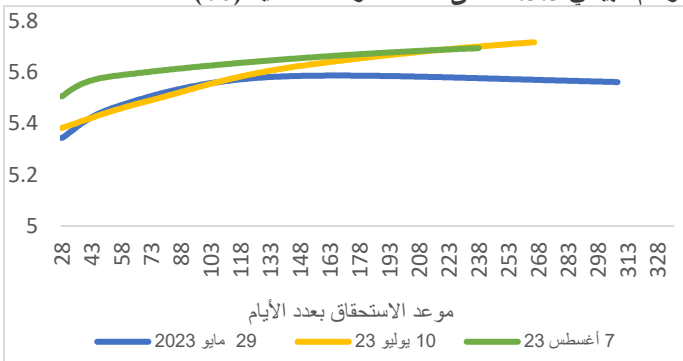
المصدر: المصرف المركزي.

الرسم البياني 2.3. متوسط سعر الإقراض بالدرهم لليلة واحدة (DONIA) وسعر الأساس (%)



المصدر: المصرف المركزي.

الرسم البياني 3.3. منحني عائد الأدوات النقدية (%)



المصدر: بلومبيرغ، المصرف المركزي.

المجاميع النقدية

ارتفع العرض النقدي ن₁⁴ بنسبة 8.5% على أساس سنوي، ليبلغ 782 مليار درهم في نهاية شهر يوليو 2023. وهذا يعكس زيادة بنسبة 14.4% على أساس سنوي في العملة المتداولة (14.4% من العرض النقدي ن₁) وزيادة بنسبة 7.5% في الودائع النقدية (85.6% من العرض النقدي ن₁). وقد ارتفع العرض النقدي ن₂⁵ بنسبة 15.7% على أساس سنوي ليصل إلى 1,859 مليار درهم، ويرجع ذلك إلى الزيادة في العرض النقدي ن₁ وارتفاع الودائع شبه النقدية⁶ (57.9% من العرض النقدي ن₂) بنسبة 21.7% على أساس سنوي. ونما العرض النقدي ن₃⁷ بنسبة 16.8% على أساس سنوي، ليصل إلى 2,299 مليار درهم. كما يعكس الارتفاع في العرض النقدي ن₃ زيادة كبيرة بنسبة 21.4% في الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية والمصرف المركزي (16.8% من العرض النقدي ن₃).

أسعار الفائدة

تماشياً مع التغييرات في سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية في الولايات المتحدة، رفع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي سعر الفائدة الرئيسي - سعر الأساس - مرتين منذ نهاية الربع الأول، مع ارتفاعات في كل من شهر مايو وشهر يوليو، حيث وصل سعر الفائدة إلى 5.4%. وتبعت أسعار الفائدة بين البنوك لليلة واحدة هذه الحركات إلى حد كبير، مع ارتفاع سعر الإيبور لليلة واحدة ومتوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة (DONIA) بنفس القدر. واستمر الفرق بين متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة وسعر الأساس حيث بلغ متوسط الإقراض 30 نقطة أساس دون سعر الأساس منذ نهاية الربع الأول. ويعكس هذا توسعاً متواصلاً في الميزانية العمومية للمصرف المركزي نتيجة للزيادة في صافي الأصول الأجنبية خلال الربع الثاني. نتيجة لذلك، تم الحفاظ على الاحتياطيات الفائضة الضخمة الواضحة لدى القطاع المصرفي في نهاية الربع الأول، الأمر الذي فرض ضغطاً على أسعار الفائدة القصيرة الأجل نحو الانخفاض نسبة إلى سعر الأساس.

ومنذ نهاية الربع الأول، ارتفعت أسعار الفائدة لأجل في أسواق المال في دولة الإمارات تماشياً مع توقعات لأسعار الفائدة القوية في الولايات المتحدة، ولا سيما قبل اجتماعات اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في شهري مايو ويوليو. وفي الأونة الأخيرة، بدأت التوقعات القائمة على السوق في التسعير في ذروة دورة أسعار الفائدة الحالية، الأمر الذي أدى إلى استقرار مدة استحقاق سعر الإيبور منذ أواخر يوليو، وكان هذا واضحاً في مزادات الأدوات النقدية، حيث ظلت الأدوات النقدية الأطول أجلاً مستقرة نسبياً منذ شهر يوليو.

7 يساوي العرض النقدي ن₃ العرض النقدي ن₂ بالإضافة إلى الودائع الحكومية لدى المصرف المركزي والبنوك التجارية.

4 يتكون العرض النقدي ن₁ من الودائع النقدية والعملة المتداولة خارج البنوك.

5 يساوي العرض النقدي ن₂ العرض النقدي ن₁ بالإضافة إلى الودائع شبه النقدية.

6 تشمل الودائع شبه النقدية على ودائع المقيمين لأجل بالدرهم الإماراتي وجميع أنواع الودائع بالعملة الأجنبية.

2-3 التطورات المصرفية

دعمت ظروف التمويل والسيولة المواتية رغبة البنوك في توفير الائتمان، وبدعم من النمو القوي في الودائع

استمرار النمو في طلب القروض على قطاعات الأسر والشركات، كما هو وارد في الاستبيان حول توجهات الائتمان

واصل إجمالي إقراض النظام المصرفي نموه في الربع الثاني 2023، مدفوعاً بالإقراض لقطاعات التجزئة

الجدول 1.3. الأصول والائتمان في بنوك الإمارات (مليار درهم)

الربع الثاني 2023	الربع الأول 2023	الربع الرابع 2022	الربع الثالث 2022	الربع الثاني 2022	
3,873	3,765	3,668	3,583	3,449	إجمالي الأصول
%12.3	%12.8	%10.4	%10.3	%7.5	(التغير على أساس سنوي)
1,945	1,896	1,879	1,873	1,866	الائتمان الإجمالي
%4.2	%3.5	%4.8	%5.5	%5.5	(التغير على أساس سنوي)
1,717	1,674	1,651	1,655	1,659	الائتمان المحلي
3.5	%2.1	%2.0	%3.3	%4.0	(التغير على أساس سنوي)
219	216	212	213	222	الحكومة
%1.6-	%4.8-	%10.3-	%13.3-	%9.5-	(التغير على أساس سنوي)
264	245	253	256	260	الكيانات المرتبطة بالحكومة
%1.7	%7.1-	%3.2	%14.8	%16.3	(التغير على أساس سنوي)
1,222	1,200	1,173	1,174	1,163	القطاع الخاص
%5.1	%5.9	%4.7	%4.9	%4.5	(التغير على أساس سنوي)
396	384	375	369	361	قطاع التجزئة
%9.6	%7.7	%7.8	%7.2	%7.3	(التغير على أساس سنوي)
826	816	798	805	802	الشركات
%3.0	%5.1	%3.2	%3.8	%3.3	(التغير على أساس سنوي)
12	13	13	14	14	المؤسسات المالية غير المصرفية
%10.2-	%18.1-	%23.2-	%8.2-	%1.5	(التغير على أساس سنوي)
228	228	229	218	207	الائتمان الأجنبي
%9.8	%15.2	%30.5	%25.0	%19.2	(التغير على أساس سنوي)

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظات: البيانات كما في نهاية الفترة

الجدول 2.3. إجمالي الودائع في بنوك الإمارات (مليار درهم)

الربع الثاني 2023	الربع الأول 2023	الربع الرابع 2022	الربع الثالث 2022	الربع الثاني 2022	البند
2,382	2,306	2,222	2,187	2,092	ودائع البنوك
%13.9	%14.9	%11.3	%12.6	%9.6	(التغير على أساس سنوي)
2,171	2,093	2,010	1,958	1,844	ودائع المقيمين
%17.8	%16.8	%13.8	%15.3	%9.5	(التغير على أساس سنوي)
426	406	397	402	317	القطاع الحكومي
%34.2	%39.5	%37.7	%35.3	%12.7	(التغير على أساس سنوي)
214	214	217	232	213	الكيانات المرتبطة بالحكومة
%0.7	%10.4-	%12.5-	%5.5	%6.4-	(التغير على أساس سنوي)
1,482	1,423	1,350	1,275	1,265	القطاع الخاص
%17.1	%16.6	%13.3	%11.2	%11.6	(التغير على أساس سنوي)
618	601	559	537	529	قطاع التجزئة
%16.7	%15.1	%7.6	%5.7	%3.8	(التغير على أساس سنوي)
864	822	790	738	736	الشركات
%17.3	%17.7	%17.7	%15.6	%18.0	(التغير على أساس سنوي)
50	49	47	50	48	المؤسسات المالية غير المصرفية
%3.1	%20.8	%22.0	%38.7	%18.7	(التغير على أساس سنوي)
211	213	213	229	248	ودائع غير المقيمين
%15.0-	%0.7-	%8.0-	%6.0-	%10.1	(التغير على أساس سنوي)

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظات: البيانات كما في نهاية الفترة

أصول النظام المصرفي وهيكله

سجل النظام المصرفي في دولة الإمارات زيادة بنسبة 12.3% على أساس سنوي في إجمالي الأصول لتصل إلى 3,873 مليار درهم في نهاية شهر يونيو 2023. وظلّ عدد البنوك المرخصة في دولة الإمارات دون تغيير وبلغ 61 بنكاً، منها 22 مصرفاً وطنياً و39 مصرفاً أجنبياً. في حين انخفض عدد فروع البنوك إلى 565 فرعاً، في ظلّ الاستخدام المتواصل للخدمات المصرفية الرقمية في القطاع المصرفي في دولة الإمارات.

ائتمان وودائع النظام المصرفي

سجلّ إقراض النظام المصرفي بدولة الإمارات نمواً بنسبة 4.2% على أساس سنوي في نهاية شهر يونيو 2023، مع تسجيل نمو في فئات الإقراض الرئيسية. كما سجل الإقراض للقطاع الخاص المحلي نمواً بلغ 5.1% على أساس سنوي، على نطاق واسع تماشياً مع الاتجاه خلال الأرباع السنوية السابقة، بدعم من الإقراض للشركات الخاصة وقطاعات التجزئة. واستمر نمو الائتمان في قطاع التجزئة على نطاق واسع عبر الفئات الفرعية الرئيسية (أي قروض الرهن العقاري، والقروض الشخصية، وبطاقات الائتمان). وواصل الإقراض للحكومة انخفاضه، وإن كان بوتيرة أكثر اعتدالاً، حيث شهد الإقراض لقطاع الكيانات المرتبطة بالحكومة نمواً بنسبة 1.7% على أساس سنوي.

تواصل تسجيل ظروف التمويل والسيولة المواتية خلال الربع الثاني من عام 2023، مع نمو الودائع المصرفية بنسبة 13.9% على أساس سنوي، وبشكل رئيسي بدعم من الودائع للقطاع الخاص المقيم والقطاع الحكومي. ومن جانب آخر، انخفضت الودائع لغير المقيمين بنسبة 15% على أساس سنوي. واستمرت نسبة القروض إلى الودائع في الانخفاض إلى 81.6% نتيجة لارتفاع النمو في الودائع مقارنةً بنمو الائتمان. واستمرت شروط التمويل القوية في دعم القدرة الوفيرة على الإقراض والنمو في الائتمان المحلي والأجنبي.

استبيان المصرف المركزي حول توجهات الائتمان

أشار استبيان توجهات الائتمان، الذي أجراه المصرف المركزي للربع الثاني من العام 2023، إلى استمرار الظروف الائتمانية القوية في دولة الإمارات حتى منتصف العام. وأشار الاستبيان إلى نمو الطلب على قروض الأعمال والقروض الشخصية في جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية الرئيسية، إلى جانب الرغبة المتزايدة للمؤسسات المالية للإقراض. وازداد نمو الطلب على قروض الأعمال وبشكل رئيسي في قطاع التجزئة والتجارة بالجملة، والتصنيع، والتطوير العقاري. وفي إطار القروض الشخصية، ظل الطلب على الائتمان قوياً بالنسبة للفئات الفرعية الرئيسية لقطاع التجزئة، بما في ذلك القروض المتعلقة بالسكن وبطاقات الائتمان وقروض السيارات.

3-3 التطورات المالية

شهدت علاوة مبادلات مخاطر الائتمان انخفاضاً في أبوظبي، بينما شهدت ارتفاعاً طفيفاً في دبي

ارتفاع أسعار الأسهم في الربع الثاني من عام 2023 بنسبة 6.1% في دبي وبنسبة 3.9% في أبوظبي على أساس سنوي

حافظ النظام المصرفي في دولة الإمارات على مستوى كافٍ من رأس المال والسيولة والتمويل

الجدول 3.3 مؤشرات السلامة المالية في دولة الإمارات

الربع الثاني 2023	الربع الأول 2023	الربع الرابع 2022	الربع الثالث 2022	الربع الثاني 2022	
كفاية رأس المال					
18.2%	17.8%	17.4%	17.5%	16.9%	نسبة كفاية رأس المال
17.0%	16.6%	16.2%	16.3%	15.8%	نسبة الشق الأول من رأس المال
15.3%	14.8%	14.4%	14.5%	14.0%	نسبة حقوق المساهمين العادية من الشق الأول
السيولة والتمويل					
73.8%	74.8%	75.6%	76.4%	79.1%	نسبة السلف إلى الموارد المستقرة
نسبة صافي التمويل المستقر ³					
81.6%	82.2%	84.6%	85.7%	89.2%	نسبة القروض إلى الودائع
20.8%	19.7%	19.1%	17.3%	18.0%	نسبة الأصول السائلة المؤهلة
162.5%	154.8%	156.0%	154.7%	136.0%	نسبة تغطية السيولة ³
جودة الأصول					
2.8%	2.9%	3.0%	3.2%	3.2%	نسبة صافي القروض المتعثر ⁴
61.6%	60.8%	60.4%	59.6%	59.9%	نسبة تغطية مخصصات محددة
92.7%	90.9%	88.6%	87.0%	87.2%	نسبة تغطية إجمالي المخصصات

المصدر: المصرف المركزي

ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة

³ تطبيق نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر على خمسة بنوك معتمدة.

⁴ لا تشمل نسبة صافي القروض المتعثر على مخصصات محددة، وتوفر مؤشراً أفضل لجودة الأصول، بالأخذ بالاعتبار مستويات المخصصات في النظام المصرفي في دولة الإمارات.

الجدول 4.3 أسواق الأسهم في دولة الإمارات

يوليو 2023	الربع الثاني 2023	الربع الأول 2023	الربع الرابع 2022	الربع الثالث 2022		
1.3%	3.9%-	4.0%	25.2%	29.0%	مؤشر أسعار الأسهم*	أبوظبي
2816.3	2754.4	2591.6	2574.1	2104.1	مليار درهم	
39.7%	40.3%	47.8%	63.7%	53.7%	مؤشر أسعار الأسهم*	دبي
21.7	64	85.4	92.6	88	مليار درهم	
4.8%-	35.2%-	15.4%-	21.6%-	2.4%	مؤشر أسعار الأسهم*	دبي
21.6%	6.1%	0.6%	9.4%	20.8%	مليار درهم	
688.6	630.9	589	577.6	566.9	مليار درهم	دبي
23.4%	13.8%	39.7%	44.7%	46.4%	مليار درهم	
11.6	26.5	19	20.4	19.8	مليار درهم	دبي
177.7%	0.3%-	16.3%-	36.7%-	101.5%	مليار درهم	

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

ملاحظات: * تشير إلى متوسط القيم خلال الشهر أو الربع،

** تشير إلى القيم في نهاية الشهر أو الربع

الجدول 5.3 الإمارات العربية المتحدة – مبادلات مخاطر الائتمان السيادية (المتوسط، نقطة أساس)

2023		2022					
يوليو 2023	الربع الثاني 2023	الربع الأول 2023	الربع الرابع 2022	الربع الثالث 2022	الربع الثاني 2022	الربع الأول 2022	
36.6	40.2	43.1	52.6	56.8	59.6	50.4	أبوظبي
73.9	80.8	78.0	106.7	125.8	112.7	98.9	دبي

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

ظلّ النظام المصرفي في دولة الإمارات يتمتع بمستويات رسمة جيدة أعلى بكثير من الحد للمتطلبات الرقابية. وارتفعت نسبة كفاية رأس المال المجمعة بواقع 1.3 نقطة مئوية مقارنةً بالفترة ذاتها من العام السابق، ووصلت إلى 18.2% في الربع الثاني من العام 2023.

وواصلت ودائع النظام المصرفي في دولة الإمارات النمو بوتيرة قوية، مما ساهم في المزيد من التحسينات في السيولة ومراكز التمويل في الربع الثاني من عام 2023. ونتيجة لذلك، سجل إجمالي النظام المصرفي تحسينات عبر نسب السيولة والتمويل الرئيسية.

وواصلت نسب جودة الأصول في النظام المصرفي في دولة الإمارات التحسن في الربع الثاني من عام 2023 بعد تراجعها خلال فترة الجائحة. وانخفضت نسبة صافي القروض المتعثر إلى 2.8%، بسبب النمو في إقراض النظام المصرفي وانخفاض رصيد القروض المتعثر.

أسواق الأسهم

انخفض المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 3.9%، على أساس سنوي، في الربع الثاني من عام 2023، لكنه عاد وارتد بنسبة 1.3% على أساس سنوي في شهر يوليو، فيما ارتفعت القيمة السوقية للسوق إلى 2.8 تريليون درهم. وارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 6.1%، على أساس سنوي، في الربع الثاني من عام 2023 وبنسبة 23.4% على أساس سنوي في شهر يوليو، ووصلت القيمة السوقية إلى 0.7 تريليون درهم.

مبادلات مخاطر الائتمان

بالنسبة لحكومة أبوظبي، واصلت علاوة مبادلات مخاطر الائتمان انخفاضها من 43.1 نقطة أساس في الربع الأول من عام 2023 إلى 40.2 نقطة أساس في الربع الثاني من عام 2023 وإلى 36.6 نقطة أساس في شهر يوليو. ويعكس انخفاض علاوة مبادلات مخاطر الائتمان المركز المالي القوي وصناديق الثروة السيادية لحكومة أبوظبي. وكما في شهر يوليو، تتمتع أبوظبي بوحدة من أدنى علاوات مبادلات مخاطر الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. وارتفعت علاوة مبادلات مخاطر الائتمان في دبي إلى 80.8 نقطة أساس في الربع الثاني من عام 2023، لكنها عادت وانخفضت إلى 73.9 نقطة أساس في شهر يوليو، وظلت أدنى بكثير من مستويات العام 2022 نظراً لانخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

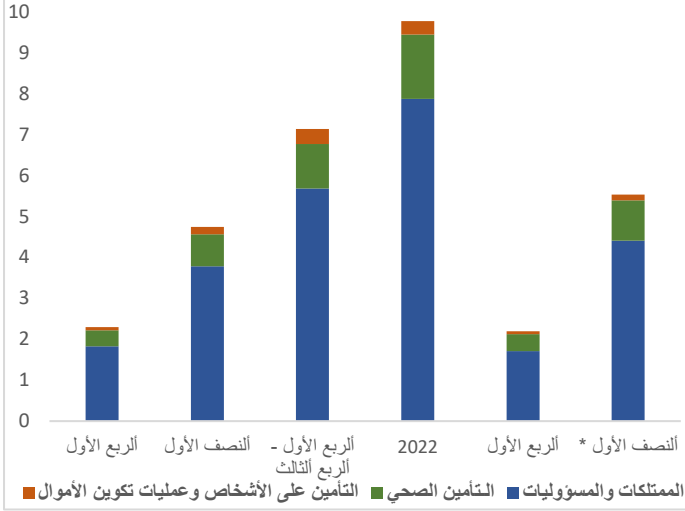
4-3 تطورات قطاع التأمين

ظل قطاع التأمين يتمتع برسمة كافية ونسب كفاية رأس مال ونسبة جودة الأصول في الربع الأول من عام 2023

زيادة كبيرة في المخصصات الفنية والاستثمارات ونسبة الاحتفاظ

واصل قطاع التأمين خلال النصف الأول من العام 2023 النمو من حيث إجمالي أقساط التأمين المكتتبه وإجمالي المطالبات المدفوعة

الرسم البياني 4.3. عدد وثائق التأمين المكتتبه (مليون)



المصدر: المصرف المركزي
ملاحظات: * بيانات أولية؛ القيم في نهاية الفترة

الجدول 6.3. المؤشرات الرئيسية لقطاع التأمين (مليار درهم)

النصف الأول	2023*		2022		الربع الأول	النصف الأول
	الربع الأول	النصف الأول	الربع الأول - الربع الثالث	النصف الأول		
1- إجمالي أقساط التأمين المكتتبه	27.2	17.8	47.2	36.7	26.7	15.6
الممتلكات والمسؤوليات	9.9	6.5	17.8	14.6	9.8	5.6
التأمين الصحي	14.0	9.3	21.7	16.4	11.4	8.1
الأشخاص وعمليات تكوين الأموال	3.3	2.0	7.7	5.7	5.5	1.9
2- إجمالي المطالبات المدفوعة	14.1	7.1	27.7	18.7	13.1	6.5
الممتلكات والمسؤوليات	3.9	1.7	7.6	5.2	3.5	1.9
التأمين الصحي	9.2	4.9	17.1	11.8	7.1	4.0
الأشخاص وعمليات تكوين الأموال	1.0	0.5	3.6	1.7	2.5	0.6
3- المخصصات الفنية	76.7	73.7	68.6	68.8	70.3	68.4
4- إجمالي الأصول المستثمرة	72.9	70.5	71.4	72.2	71.8	70.4
5- إجمالي الأصول	127.7	128.3	120.1	118.2	121.2	120.2
6- إجمالي حقوق الملكية	27.0	26.3	26.9	27.1	26.7	27.0

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظات: * بيانات أولية؛ القيم في نهاية الفترة

هيكل قطاع التأمين ونشاطه

ظل حجم قطاع التأمين في دولة الإمارات من حيث عدد شركات التأمين دون تغيير في الربع الثاني من عام 2023 مقارنة بالربع الأول من عام 2023. وفي نهاية الربع الثاني من عام 2023، كانت هناك 60 شركة تأمين مرخصة تعمل في دولة الإمارات، منها 23 شركة وطنية تقليدية، و10 شركات وطنية تكافلية و27 شركة أجنبية. وانخفض عدد الكيانات والأفراد الذين يمارسون مهناً مرتبطة بالتأمين بشكل طفيف إلى 492 في الربع الثاني من عام 2023 من 493 في الربع الأول من عام 2023. واستمر القطاع في تحقيق النمو قياساً على عدد وثائق التأمين ومبلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبه.

إجمالي أقساط التأمين المكتتبه

ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبه خلال السنة الأولى من عام 2023، بنسبة 1.9% على أساس سنوي إلى 27.2 مليار درهم، ويرجع ذلك في الغالب إلى زيادة أقساط التأمين، والتي ارتفعت بنسبة 22.8% خلال الفترة ذاتها، وبدرجة أقل ارتفعت بنسبة 1% على أساس سنوي على الممتلكات والمسؤوليات. وفي المقابل، انخفضت أقساط التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال، بنسبة 40% على أساس سنوي، مما يعكس انخفاضاً في أقساط التأمين على الحياة.

إجمالي المطالبات المدفوعة

ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة لجميع أنواع برامج التأمين بنسبة 7.6% على أساس سنوي إلى 14.1 مليار درهم في النصف الأول من عام 2023. ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادة في الدفعات المرتبطة بوثائق التأمين الصحي بنسبة 29.6% على أساس سنوي، والزيادة بنسبة 11.4% على أساس سنوي المرتبطة بوثائق التأمين على الممتلكات والمسؤوليات. بينما انخفضت الدفعات المرتبطة بوثائق التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال بنسبة 60% على أساس سنوي، مما يعكس الانخفاض في مطالبات التأمين على حياة الأشخاص.

المخصصات الفنية

ارتفع إجمالي المخصصات الفنية⁸ لجميع أنواع التأمين بنسبة 9.2% على أساس سنوي ليصل إلى 76.7 مليار درهم في النصف الأول من عام 2023 مقارنة بمبلغ 70.3 مليار درهم في النصف الأول من عام 2022.

الاستثمارات

ارتفع حجم الأصول المستثمرة في قطاع التأمين إلى 72.9 مليار درهم في النصف الأول من العام 2023 (57.1% من إجمالي الأصول) من 71.8 مليار درهم في النصف الأول من العام 2022 (59.2% من إجمالي الأصول).

⁸ المخصصات الفنية التي يلزم على شركات التأمين اقتطاعها والاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات المالية المستحقة للمؤمن لهم، طبقاً للتشريعات الخاصة بالأنظمة المالية لشركات التأمين.

الجدول 7.3. مؤشرات سلامة التأمين (%)

الاحتفاظ

*2023		2022				
النصف الأول	الربع الأول	2022	الربع الأول – الربع الثالث	النصف الأول	الربع الأول	
1- إعادة التأمين						
53.8	53.2	54.9	51.2	57.8	52.1	نسبة الاحتفاظ
2- كفاية رأس المال						
349.8	319.5	309.3	325.0	274.0	275.4	الأموال الخاصة إلى الحد الأدنى من متطلبات رأس المال
250.9	213.2	208.5	203.6	170.8	175.9	الأموال الخاصة إلى متطلبات رأس المال للملاءة المالية
393.4	336.3	314.6	323.1	280.8	287.3	الأموال الخاصة إلى الحد الأدنى من أموال الضمان
3- الأرباح						
12.7	8.0	2.9	8.4	8.8	9.4	صافي إجمالي الربح إلى صافي الأقساط المكتتبة

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظات: * بيانات أولية، القيم كما في نهاية الفترة

وصلت نسبة المبالغ المُحتفظ بها⁹ من أقساط التأمين المكتتبة لجميع أنواع التأمين إلى نسبة 53.8% (14.6 مليار درهم) في النصف الأول من عام 2023، مقارنةً بنسبة 57.8% (15.4 مليار درهم) في النصف الأول من عام 2022.

مؤشرات سلامة التأمين

ظل قطاع التأمين في دولة الإمارات يتمتع برسملة جيدة خلال النصف الأول من عام 2023، وزادت نسبة الأموال الخاصة إلى الحد الأدنى من متطلبات رأس المال إلى 349.8% في النصف الأول من العام 2023، مقارنةً بنسبة 274% في النصف الأول من العام 2022، بسبب زيادة في الأموال الخاصة المؤهلة لتلبية الحد الأدنى من متطلبات رأس المال. وبشكل مماثل، ارتفعت نسبة الأموال الخاصة إلى متطلبات رأس المال للملاءة المالية إلى 250.9% في النصف الأول من عام 2023 مرتفعةً من 170.8% في النصف الأول من عام 2022، مما يعكس أيضاً زيادة في الأموال الخاصة لتلبية متطلبات رأس المال للملاءة المالية. ووصلت نسبة الأموال الخاصة إلى الحد الأدنى من أموال الضمان إلى 393.4% في النصف الأول من عام 2023 مرتفعةً من 280.8% في النصف الأول من عام 2022، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الأموال الخاصة لتلبية الحد الأدنى من أموال الضمان. ومن حيث الأرباح، ارتفع صافي الربح الإجمالي إلى صافي الأقساط المكتتبة إلى 12.7% في النصف الأول من عام 2023، مقارنةً بنسبة 8.8% في النصف الأول من عام 2022.

⁹ يتم حساب نسبة الاحتفاظ باعتبارها صافي الأقساط المكتتبة مقسوماً على إجمالي الأقساط المكتتبة.

المقر الرئيسي
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ص.ب. 854
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع العين شارع علي بن أبي طالب ص.ب. 1414 العين الإمارات العربية المتحدة	فرع الفجيرة شارع حمد بن عبد الله ص.ب. 768 الفجيرة الإمارات العربية المتحدة	فرع رأس الخيمة شارع المنتصر ص.ب. 5000 رأس الخيمة الإمارات العربية المتحدة	فرع الشارقة شارع الملك عبد العزيز المنطقة الصناعية بالشارقة ص.ب. 645 الشارقة الإمارات العربية المتحدة	فرع دبي شارع 26 بر دبي ص.ب. 448 دبي الإمارات العربية المتحدة
--	---	---	--	---

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:

الهاتف المجاني: 800 22823

الهاتف: +9712-6652220

الفاكس: +9712-6652504